نحو إعلام إسلامي ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد

الدكتورة لبنى لطيف

جامعة الجزائر 2

ملخص :

يهدف هذا المقال ، إلى كشف النقاب عن غياب الممارسة الإعلامية الإسلامية الحقة في خضم تزاحم الأنظمة الإعلامية العالمية على مر العصور ، من السلطوية الإعلامية إلى الليبرالية الإعلامية إلى الاشتراكية الإعلامية .. فباتت أنظمتنا الإعلامية العربية خليطا من هذه الأنظمة العالمية تتهدهد بين الحرية و التقييد ، في حين بقي البديل الإعلامي الإسلامي الحاضر الغائب في ضل سياسة هشة اتسمت بازدواجية المعايير فكرا و ممارسة ، على الرغم من أن النظام الإسلامي هو الوحيد الكفيل بقيادة مسيرة الإعلام قيادة ذات كفاءة و فعالية نحو تحقيق شمولية القيم و المعايير الأخلاقية

Abstract:

This articles aiming to reveal the absence of a real Islamic media practice within the global information systems through the ages , from the media authoritarianism to liberal media then to socialism.. our Arab media systems become a mix of these global systems fluctuating between freedom and restrictions .while the Islamic media alternative , present and absent at the same time , remained lost in a fragile policy characterized by double standards in thought and practice , despite the fact that the Islamic regime is the only way to lead the media efficiently and effectively towards achieving the comprehensiveness of values and moral standards .

مدخـل : الأنظمة الاعلامية بين شعرة معاوية و سيف الحجاج !

إنه من الصعب بمكان، حينما نأتي على ذكر ترنيمة الإعلام الإسلامي، أن نمر على رابية التاريخ دون أن ننحني جانبا مشرئبي الأعناق لنسرق نظرة على تلك الأهازيج المزدحمة للأنظمة الإعلامية السلطوية و رقصات النظام الإعلامي الليبرالي و كذا الاشتراكي .. والتي ازدانت بها صولات وجولات أنظمتنا العربية في ممارساتها الإعلامية، متجاهلة ذلك البون الشاسع بين خصيصتها الثقافية والعقائدية الأثيلة، وبين مرجعيات تلك الأنظمة الإعلامية المستوردة، ومزدرية ذلك الإعلام الإسلامي الذي يتوافق وسجية مجتمعاتها.

فعند حديثنا عن الإعلام الإسلامي فإننا لابد أن ننوه ها هنا، بأن الإسلام هو في أساسه دين إعلاميK فالرسول الكريم صلوات الله عليه و سلامه جاء ليبلغ الناس كافة رسالة ربه، أي حمل على عاتقه الشريف مهمة التبليغ و الدعوة و الإعلام و الإعلان و الدعاية وفق أسس وضوابط شرعية – أخلاقية، فنحن أحوج ما يكون اليوم إلى الأوبة إليها والتمسك بها حتى نؤسس لإعلام صالح يرتقي بمجتمعه و يسهر على خدمته.

وعليه، و قبل التعرف على ملامح هذا الإعلام الإسلامي، لابد أن نعرج أولا على ربوة السلطوية الإعلامية و ما تلاها من ليبرالية إعلامية منحدرين بعدها إلى وهدة الاشتراكية الاعلامية لنستقر ببلاط الأنظمة العربية الإعلامية حيث سنسلط الضوء على إشكالية الإعلام الإسلامي و مدى ضرورته كبديل إعلامي .. فإن أي نظام إعلامي في مجتمع ما، ما هو إلا انعكاس للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذا

المجتمع .. وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاث أنظمة إعلامية سادت مختلف المجتمعات وهي : النظام الإعلامي السلطوي والنظام الإعلامي الليبرالي والنظام الإعلامي الاشتراكي ، حيث تهدهد نظام الإعلام في فلسفاته المختلفة المشارب و ممارساته المتعددة الفجاج بين شعرة معاوية و سيف الحجاج فنجده هنا يستنسب و يداعب أقلام الصحافة بدبلوماسية محنكة ، و هناك نجده خلاف ذلك ، يقصقص أجنحة الأقلام الصحفية بالصارم كلما استدعت الضرورة و غير الضرورة لذلك !

1/ **النظام الإعلامي السلطوي** : سلطة لا يصطلى بنارها !

مما لا ريب، أن الصحافة كأول وسيلة إعلام جماهيرية قد ولدت من رحم النظام السلطوي الذي ساد اوروبا في دياجير ظلماتها، فكان لجوتنبرغ السبق في اختراع آلة الطباعة و التي كان لها الفضل في ظهور الصحافة الورقية وتطورها، رغم التضييق الواقع عليها من أيادي الكنيسة الكاثوليكية و دواليب السلطة آنذاك . إذ يعتبر النظام الاعلامي السلطوي " أقدم الأنظمة الإعلامية من الناحية التاريخية، له فلسفته الخاصة، و إن مبادئ هذه الفلسفة مستمدة من نظريات أفلاطون وأرسطو وماكيافيلي وهيجل، حيث تخول للحاكم السلطة المطلقة" [1] . ولقد ظل هذا النظام يسيطر على الصحافة في غرب أوربا منذ ظهورها حتى قيام الثورة الفرنسية مع نهاية القرن 18م، باعتبار الصحافة هي أول وسيلة إعلام جماهيرية ظهرت و سادت لقرون قبل ظهور الراديو و التلفزيون في القرن العشرين. وعاش هذا النظام الصحفي بين مزيج من النظام الاستبدادي والنظام المطلق، حيث تكون السلطة في يد الحاكم أو

الهيئة الحاكمة ، إذ لا سلطة ولا حكم للشعب ، ومن هنا تكون الصحافة جهاز من أجهزة السلطة الحاكمة.

ويمكن إيجاز المبادئ الأساسية لهذا النظام الإعلامي السلطوي فيما يلي :

1-الصحافة هنا تكون ملتزمة بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة أو ما يتعلق بها ، وهي مطالبة بالدفاع عن سياسات الحكم . وباختصار هي مطالبة بالدعاية للنظام الحاكم وحماية سياسة الحكومة وخدمتها ، إذ لا يحق للصحفي نقد الرئيس ولا نقد نظام الحكم .

2-" يمكن للأفراد المشاركة في العمل بالصحافة ، إنما هي منحة من الحاكم وامتيازا يخص به من يشاء من رعيته ومن يستطيع الحصول على تصريح ملكي أو رخصة مماثلة ، وهذا التصريح أو الالتزام الممنوح للفرد يترتب عليه التزام بتأييد النظام الحاكم وسياسته" [2] .

3-الملكية ليست مطلقة للدولة بل يحق للافراد امتلاك صحف في ضل النظام السلطوي، إذ " يمكن أن يسمح للأفراد بامتلاك الصحف، إذ ملكية الدولة أو الحكومة للصحافة ليست مطلقة وهذا طبعا وفق شروط السلطة باستثناء الراديو والتلفزيون، وتفرض عليها رقابة رسمية أو غير رسمية حتى لا تنشر المعلومات الضارة بالحزب أو الأفراد المسيطرين على الحكم " [3]. ويتابع الصحفي بعقوبات كالتوقيف أو غرامات مالية أو السجن في حالة مخالفته للسلطة.

4-كذلك فهذا النمط من النظام الاعلامي له هامش من الحرية، فعلى خلاف ما يضنه البعض " إن درجة الحرية مسموح بها للصحف، بحيث تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع أما تقدير هذه

الدرجة من الحريات الصحفية فهو متروك للسلطة الحاكمة " [4]. إلا أن مسالة نقد الحاكم و السلطة هو من المحضورات التي لا تناقش .

ورغم أن النظام السلطوي للإعلام اليوم، لم يعد يتمتع بأي قدر من الاحترام عند شعوب الأرض كافة ، إلا أن بلدانا من غرب أوربا عاشت في ظله منذ سنوات قريبة في اسبانيا والبرتغال وألمانيا وكثيرا من بلدان العالم الثالث بنماذج معدلة. إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن النظام السلطوي رغم قدمه إلا أنه يتمتع بهامش من الحرية مقارنة بالنظام الإعلامي الاشتراكي الذي تخضع فيه وسائل الإعلام للرقابة و السيطرة الحكومية التامة ، فالدوغمائية السلطوية في ديجور عصورها الوسطى أخف و ألين من دوغمائية لينين ! و مع ذلك فالاستبدادية و الإنفراد بالحكم جعلا من صحافة تلك القرون أداة لسلطة حاكمة لا يغلب وطيسها و لا يكسر يراعها ، فكانت سلاح السلطة الذي لا يصطلى بناره ! .

2/ النظام الإعلامي الليبرالي : لكل صارم نبوة .. و لكل جواد كبوة !

إن المتتبع لكرونولوجيا الأنظمة العالمية سيجد أن النظام الليبرالي بفلسفته الباعثة على الحرية و تحقيق اللذة قد تمخض نتيجة ظروف قاهرة عاشتها أوروبا في كنف السلطوية، صاحبته تطورات على مستوى الإعلام الصحفي الذي ولج عالم الحرية من بابه الواسع .. فالنظام الاعلامي الليبرالي كممارسة " يرتبط بالليبرالية كفلسفة وأسلوب حياة، إذ استمدت روحها ومبادئها من مفكرين وكتابات كل من ميلتون و جون لوك والفلسفة والمذاهب العقلانية والحقوق الطبيعية.. فكانت نشأتها مع

نهاية القرن 17م وبداية القرن 18م في إنجلترا ثم أمريكا ثم انتشرت إلى باقي الدول " [5] ، بيد أن الفلسفة الرأسمالية قد لاحت هي الأخرى بجحافل مبادئها الاقتصادية على الإعلام الغربي فأصبح إعلام النفعية البراغماتية الذي يرمي إلى الربح السريع و تحقيق المتعة و المنفعة القصوى بقيادة الحرية الإعلامية المطلقة بلا قيود ولا تدخل خارجي .

ويقوم النظام الإعلامي الليبرالي على المبادئ التالية :

1- يقوم على الملكية الفردية ، فلكي يمارس الفرد حقه الطبيعي في المعرفة لابد لوسائل الإعلام و الاتصال أن تتمتع بحريتها الكاملة دون أي قيود ، و لقد قال جون ستيوارت ميل في هذا الصدد "يجب أن يكون للفرد السيادة المطلقة على نفسه وعلى جسده وعلى عقله، فالمبرر الوحيد لوجود السلطة في المجتمع الليبرالي هو منع الضرر عن الفرد ، فالليبرالية ترفض أي مبرر لتدخل الدولة في شؤون الأفراد حتى لو ادعت أنها تريد بذلك تحقيق مصلحة لهم" [6].

2- على عكس النظام السلطوي الآنف الذكر ، فإن النظام الاعلامي الليبرالي يعطي الحرية التامة للصحفي في الملكية و النشر ، إذ " تمنح الحكومة الحق لأي فرد في أن يصدر ما يشاء من الصحف مادام قادرا على ذلك و دونما ربط هذا الحق بتصريح من السلطة الحاكمة " [7]. إذ من يملك الإمكانيات المالية له حق طبيعي في تأسيس منشأة إعلامية أيا كانت صحفا أو إذاعة أو تلفزيونا . كما أن إصدار وسيلة إعلامية غير مشروط بترخيص .

3- كما أن ما يتميز به اسلوب الحكم الليبرالي من فصل بين السلطات و إقامة دولة المؤسسات جعل إعلام هذه الدول يشاكل

فلسفة النظام العامة من حيث الفصل بين الصحفي و السياسي ، فلا يحق للسلطة الحاكمة متابعة الصحفي كونها غير مخولة بذلك و انما ذلك يسند لى مؤسسة القضاء و هو الامر الذي تتميز به الديمقراطيات الليبرالية على خلاف الانظمة السلطوية او الاشتراكية الشمولية ، إذ " في حالة أي تجاوز تقوم به الصحيفة ، تكون الدولة لا شأن لها وإنما الشأن هو شأن القضاء وحده، والاعتماد على عملية التصحيح الذاتي في سوق حرة للأفكار بواسطة المحاكم " [8] فالعقوبات لا تتدخل فيها الدولة وإنما من حق القضاء وحده ، كما لا يحق للدولة تعطيل أو توقيف وسائل الإعلام و الاتصال أو فرض الرقابة عليها .. .

4- إن أهم وظيفة لوسائل الاعلام هي مراقبة البيئة ، و الكشف عن معاقل الفساد ، و هو الأمر الذي عكف عليه إعلام النظام الليبرالي في ضل الحرية المخولة له ، على الرغم من أن تلك المجتمعات المابعد حداثية قد وصلت الى حد توجيه إعلامها نحو تقديم الخدمات و المتعة لمواطنيها وفق مبدأ الربح السريع ، إذ " تتجه وظيفة الصحافة هنا نحو الإعلام والترفيه والحصول على الربح ، ولكن الغرض الأساسي هو المساعدة على كشف الحقيقة ومراقبة أعمال الحكومة " [9] .

ولقد حدثت تعديلات هامة على النظام الإعلامي الليبرالي ، خاصة بعد التطورات التي حدثت في النصف الأول من القرن الماضي سواء في الولايات المتحدة أو أوربا الغربية. فالولايات المتحدة نمت فيها الصناعة لدرجة جعلت من المجتمع الأمريكي يتعدى تحقيق احتياجاته الضرورية إلى مستوى أعلى و هو تحقيق الرفاهية ! ، مما تمخض عن تلك

التغيرات الاجتماعية نوع من الإعلام سمي بالإعلام الخدماتي الذي نأى في كثير من الأحيان عن الأهداف النبيلة للإعلام ، فأصبح أداة لتحقيق المتعة القصوى للأفراد فانتشرت الصحافة الصفراء الناشرة للجنس و الفضائح و التشهير بشخصيات و بث أخبار تافهة و غير نافعة للمجتمع أحيانا كثيرة . أما أوربا الغربية فشهدت هي الأخرى تطورات فكرية وسياسية واقتصادية أهمها ابتعاد الأحزاب الاشتراكية عن الماركسية والأخذ بمبدأ الديمقراطية بدلا من الديكتاتورية البروليتارية ، فكان تشكل المذهب الاشتراكي الديمقراطي . وهذه التطورات الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الليبرالية أدت بدورها إلى ظهور نظرية سياسية جديدة و هي الاشتراكية الديمقراطية والتي أخذت من الفلسفة الليبرالية جانبها السياسي (الديمقراطية بما تعنيه من حريات وخاصة حرية الصحافة) ، ومن الفلسفة الاشتراكية الماركسية جانبها الاجتماعي(تقريب الفوارق بين الطبقات) ، و هو ما يسمى بالطريق الثالث أو الاتجاه التوفيقي الذي يوفق بين الاشتراكية و الليبرالية و الذي روج له على المستوى النظري و الممارساتي عالم الاجتماع الانجليزي أنطوني جيدنز

ومن هنا ظهر مفهوم جديد للحرية الإعلامية ، يجمع بين الالتزام بالحرية من ناحية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من ناحية أخرى . ومن هنا تبلورت نظرية "**المسؤولية الاجتماعية**" كبديل للنظام الإعلامي الليبرالي الحر ، الذي تمادى في حريته لدرجة التوحش و المساس بكرامة المجتمعات و مقدساتها بدعوى حرية التعبير ! ..

وهذه النظرية جاءت بمبدأين جديدين للنظام السابق :

– ضرورة التزام ذاتي من جانب الصحافة لمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد من ناحية وبين مصالح المجتمع من ناحية ثانية ، فبدلا من رقابة الدولة على الصحافة يجب توفر رقابة ذاتية للصحافيين على ما يكتبونه وينشرونه ، حتى لا يكون هناك فوضى تؤدي إلى صراع من جراء ما ينشر باسم الحرية المطلقة للصحافة. " ولذلك فإن غرضها هو الإعلام والترفيه والحصول على الربح، ولكن الغرض الأساسي لها هو رفع التصادم إلى مستوى المناقشة " [10].

– لوسائل الاعلام وظيفة اجتماعية هي تقديم البيانات على الأحداث الجارية ، فلا يجب حجب البيانات على أفراد المجتمع مهما كان درجة تأثيرها ، فالمجتمع له كامل الحق في معرفة الحقيقة. وعلى هذا تم تصحيح بعض جوانب حرية الصحافة ، فمن الحرية الخالصة التي تعطي الحق للصحفي بأن ينشر ما يشاء حتى على حساب الشخصيات الفردية إلى إضفاء قسط من المسؤولية الأخلاقية يتحلى بها الصحفي أو الجهات المعنية تجاه المجتمع وأفراده ، وكذا من أجل احترام الصحافة كمهنة نبيلة لتقصي و نشر الأخبار .

و تبقى نظرية المسؤولية الأخلاقية مطلبا لا يزال مرفوعا على الرغم من تجسيد بعض مبادئه إلا أن الممارسة الإعلامية في ضل هذا النظام الليبرالي يبقى يطغى عليها الحرية المطلقة في ضل التناقض الفظيع الذي تعانيه العولمة أو الأمركة اليوم ، فمن جهة نجدها تدعوا إلى الديمقراطية و حرية الفكر و الممارسة و الاعتقاد ، و في المقابل ها هي تدعوا أيضا إلى جعل العالم قرية واحدة صغيرة تنصهر فيها المجتمعات

المتباينة ، في مفارقة عجيبة تجعلنا نلمس عورات هذا النظام المدعي للديمقراطية المزعومة .

إذن ، فعلى الرغم من أن الحرية الإعلامية التي ميزت هذا النظام الليبرالي هي سمة محمودة ، فأمر الحرية مطلب جليل لا ينتطح فيه عنزان ! ، بيد أن تلك الحرية قد فاقت الحدود لدرجة المساس بكرامة المجتمع ، ما جعل الكلمة التي كان ينظر لها كالسيف الصارم و التي جعلت من الإعلام سلطة رابعة بحق نأت عن هدفها النبيل كما نبا الصارم عن ضريبته ! ، فلم تصب هدفها المنوط بها ، بل تعثرت في وهدة الحرية تلك ككبوة الجواد الذي من فرط هيجانه تعثر وسط كومة ما نثر حوله من غبار العاديات ! .

3/ النظام الإعلامي الاشتراكي : كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء و نداء !

حيث يقوم المفهوم الاشتراكي للإعلام على نقد المفهوم الليبرالي للإعلام ، ويؤكد أن حرية الإعلام في ظل المفهوم الليبرالي هي فقط حرية الطبقة أو الطبقات التي تحكم وبالتالي لا توجد حرية خالصة أو ديمقراطية خالصة .. وهي أيضا حرية البورجوازيين الذين يملكون الحق وليست حرية المواطنين الذين يقرؤون هذه الصحف ! .

" ولقد انطلقت فلسفة هذا النظام الإعلامي من الفكر الماركسي واللينيني والستاليني والهيجلي والفكر الروسي في القرن 19م ونشأت في الاتحاد السوفييتي (سابقا) ومارستها كذلك ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية " [11] . وهي تنطلق من جملة من المبادئ نجملها فيما يلي :

1- هو إعلام واقعي يصور الواقع الاجتماعي بدون تشويه. و مرتبط بقضايا ومشكلات المجتمع والنظام السياسي القائم وبالأيديولوجية السائدة فيه، فهو إعلام الحزب الشيوعي يدعمه و يهدف إلى تعزيز مكانته في مجتمعه .

2- ترفض أي شكل من أشكال الملكية الفردية للصحف، فهي صحافة جماعية. وتنظر للإعلام بأنه ملك للطبقة العاملة وليس للأفراد الخواص.

3- لا يسمح بنقد الرئيس ولا نظام الحكم، و الجزاءات والعقوبات تفرضها السلطات وكذا القضاء في حالة مخالفة الصحفي للنظام. كما للحكومة الحق في تعطيل أو إلغاء الصحف وفرض الرقابة التامة عليها.

فلقد عاشت العديد من دول العالم النامي تحت وطأة هذا النظام الإعلامي لسنوات، لعبت فيها وسائل الإعلام دورا هاما في نشر إيديولوجية الدولة و تدعيم مسارات التنمية فيها، إلا أن عنصر الرقابة المفروض عليها قيد حريتها مما أعاق العمل الحر في سبيل التنمية الحقيقية، بل أنه " على الرغم من دخولها عهد التعددية إلا أن الممارسات لازالت تسيطر عليها بقايا عقلية اشتراكية، فنجد الرقابة الحكومية باسطة يدها على الإعلام العمومي كما الخاص و بأي شكل من الأشكال كان " [12] . و لأن هذه المجتمعات تربت سنونا طويلة في كنف سلطة أبوية – كاريزمية إلى أن كبرت و كبر معها ولائها لذلك الأب الروحي، فإنها صارت كالمنعوق به الذي لا يسمع إلا دعاءا و نداءا، حيث نعقت بها أبواق إعلام السلطة طيلة العهدة الاشتراكية فما كان ردها سوى السمع و الطاعة ! .

4/ طبيعة النظام الإعلامي في الوطن العربي : غوغائية كلامية أم فراغ قيمي ؟ !

نود هنا، أن نوضح من خلال دراسة ميدانية لفاروق أبو زيد حول النظم الصحفية العربية، طبيعة النظام الإعلامي الذي ساد بلداننا العربية :

أ- بالنسبة لملكية الصحف : يتواجد في الوطن العربي النماذج الثلاثة من الأنظمة الإعلامية ، كل حسب نظامه السياسي، منها لبنان ذات ملكية خاصة للصحف. أما العراق، سوريا، ليبيا، فذات ملكية عامة للصحف. ومصر، السودان، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، تونس، المغرب، الجزائر واليمن، ذات ملكية مختلطة (نظام سلطوي).

ب- بالنسبة لإصدار الصحف: فإن كل الدول العربية تأخذ بمبدأ الخضوع إلى الترخيص قبل الإصدار، فلا يوجد أي دولة منها تتبنى نظام صحفي ليبرالي يقوم على حرية الإصدار.

جـ- بالنسبة لحق ممارسة العمل الصحفي: تتبنى بعض الدول النظام الصحفي الليبرالي من حيث حق جميع المواطنين في ممارسة العمل الصحفي بدون أي قيود أو شروط وهي مصر، السودان، السعودية، لبنان، تونس والمغرب . وهناك دول تشترط ترخيص لذلك وهي الكويت ، البحرين ، قطر، عمان، العراق، سوريا، ليبيا والسودان. أما الإمارات العربية المتحدة فتأخذ بأسلوب القيد المسبق.

د- أما بالنسبة لقانون العقوبات : فإن مصر ولبنان الوحيدتان اللتان تتبعان النظام الصحفي الليبرالي حيث تخضع العقوبات للقضاء وحده.

أما الكويت، البحرين، الإمارات، العراق، تونس، الجزائر، المغرب والسودان فإنها تخضع لقانون النظام الصحفي الاشتراكي إذ تخضع العقوبات لقانون السلطة والقضاء. أما باقي الدول الست فهي تخضع للنظام السلطوي بالنسبة للعقوبات.

هـ- أما بالنسبة للرقابة : فإن كل الأنظمة الصحفية العربية تخضع للرقابة مهما اختلفت أشكالها وأساليبها من نظام لآخر. إذ كلها تتبنى المفهوم الصحفي السلطوي والاشتراكي القائم على فرض الرقابة.

و- بالنسبة لحق الصحف في نقد الرئيس : فمنها من يتبنى المفهوم الليبرالي الذي يعطيه كامل الحق في نقده(مصر، السودان، الكويت، العراق، سوريا، تونس)أما البعض الآخر فليس له الحق في ذلك طبقا لمبدأ النظام السلطوي والنظام الاشتراكي(السعودية، البحرين، قطر، الامارات، عمان، لبنان، اليمن، ليبيا، الجزائر والمغرب).

ز- حق نقد نظام الحكم : حيث يخول لبعض الدول العربية الحق في نقد مختلف أنظمة المجتمع(السودان، مصر، الكويت، لبنان، تونس والمغرب) ، أما (السعودية، البحرين، قطرن الإمارات، عمان، العراق، سوريا، ليبيا، الجزائر) فهناك حظر على الصحف في نقد نظام الحكم .

ما نلاحظه من نتائج هذه الدراسة، المتعلقة بواحدة من وسائل الإعلام في الدول العربية و هي الصحافة، أنه لا يوجد نظام إعلامي عربي خالص، كما أن أنظمة هذه الدول العربية الإعلامية هي أنظمة مختلطة، إذ نجد مزيجا بين تلك الأنظمة الثلاث: السلطوية و الليبرالية و الاشتراكية ! ، و هذا الخلط في المنظومة الإعلامية ما هو إلا انعكاس

للنظام السياسي و الاقتصادي للبلاد ، إلا أن الغالب عليها هو السلطوية الإعلامية بالرغم حتى من دخولها عهد التعددية السياسية و الفكرية ! ..

فإن ما وقع في مجتمعاتنا أنها " على الرغم من دخولها عهد الديمقراطية السياسية و الحرية الإعلامية و التعددية الفكرية إلا أن أنظمتها بقيت حبيسة العقلية السلطوية الاستبدادية مما جعلها عائقا أمام ذلك التحول الديمقراطي الذي أراده الغرب و أتباعهم من الأنتلجنسيا العربية و التكنوقراط و السياسيين و غيرهم .. " [13] ، الأمر الذي يجعلنا نرى ضرورة إيجاد بديل ملموس يطرح إستراتيجية عملياتية للممارسة الإعلامية تكون منبثقة من واقعنا المحلي الإسلامي و موجهة إليه ، فنؤسس لنظام إعلامي إسلامي بمنطلقاته الأثيلة و مراميه النبيلة ، يؤدي دوره بكفاءة و فعالية في خدمة و تنمية مجتمعه ، إعلام إسلامي ينتشل مجتمعاتنا من وهدة الاستكانة و الخنوع للاستلاب الثقافي الغربي .. ، فعلا ، إن مجتمعاتنا العربية الإسلامية في ضل هذه السياسة المختلطة للإعلام باتت تعاني من الغوغائية و تزاحم اللجاج و تعالي المماحكات في حالة من الفوضى و اللغط الإعلامي ، أم أنها تعاني فراغا قيميا لا من حيث التأصيل و إنما أقول من حيث التجسيد ، ما جعلها أرضا جرزا بعد أن شكلت في يوم ما سابق مرتعا لتلك الأنظمة الإعلامية المستوردة .. و هو الأمر الذي يجعلنا ندنو من الحقيقة التي بها نجانب هذا الباطل و نحيد عنه، فنذب عن قيمنا ما علق بها من شوائب و مثالب بالأوبة إلى مسرح الثقافة الإسلامية لتكون الأرضية التي نؤسس بها و منها لإعلامنا الإسلامي .. فما هي ملامح هذا النظام الإعلامي الإسلامي ؟

5/ ملامح الإعلام الإسلامي: حرية بطعم آخر !

إن الإعلام الإسلامي كنظرية معيارية و كممارسة لابد أن ينبثق من العقيدة و الشريعة الإسلامية ، فهما الأساس المتين الذي يستند إليه في مفاهيمه و آلياته و أهدافه الإستراتيجية . و هو كنظام يستند في ممارساته إلى فقه المعاملات ، هذا الفقه " الذي يحكم العلاقات المتشابكة في المجتمع فهو الذي يتولى تنظيمه و تصريف الحياة العامة فيه و تحديد العلاقات و الروابط في كل جانب من جوانبها الكثيرة و هو يتطلب جهد العلماء في كل عصر حتى تسير الحياة على هدى من الله "[14] . فيأخذ هذا الإعلام من أهم مصادر الشريعة (القرآن – السنة) الأرضية التي ينطلق منها و بها ، لبلوغ أسمى درجات الرقي الحضاري في الدعوة إلى الحق ، الخير ، السلام ، التسامح ، الفضيلة ، والأخلاق ..

و إذا أردنا الحديث عن إستراتيجية الإعلام الإسلامي كنظام ، لا بد أن نعي تماما أن ذلك مرتبط أساسا بالنظام السياسي و الاقتصادي للبلد ، إذ أن تحقق إعلام إسلامي يتطلب أولا إقامة نظام سياسي و اقتصادي و اجتماعي قائم تماما على مبادئ و مقاصد الشريعة الإسلامية ، و ما النظام الإعلامي إلا جزء من ذلك النظام العام الذي يسير و ينظم حياة و شؤون أفراد المجتمع .

و أهداف الإعلام الإسلامي التي لا تنأى في مضمونها عن أهداف النظام العام هي تتمركز في أمرين هما " تدعيم الإسلام و تعميم الإسلام " [15] :

و يمكننا اعتبار هذه الأهداف العامة أهدافا إستراتيجية كبرى ، تتفرع عنها أهداف جزئية عملياتية تتحقق من خلالها الأهداف الكبرى .

و حتى نحقق ذلك ، لابد أن نشتغل أولا على مرسل الرسالة الاتصالية ، الصحفي أو المذيع أو رجل الإعلام عموما ، إذ لا مناص من القول أنه حارس البوابة الذي من خلاله تنتقل المعلومة منه نحو جمهوره العريض فلا بد أن يتصف بخصائص و يلتزم بضوابط تحدد سلوكه المهني بما يتوافق و الضوابط الشرعية ، و لهذا وجب على رجل الإعلام من أعلى الهرم الاعلامي إلى أدناه أن يحقق أهم المبادئ الآتية و التي نجملها في ثلاث ركائز عامة :

- **الصدق** : وهي أول سمة رئيسة للإعلام الإسلامي يمكن أن نخطها ها هنا ، فهو إعلام الصدق و الحقيقة و ليس إعلام الزور و البهتان و التضليل و التعتيم أو التهويل .. لقوله تعالى " و اجتنبوا قول الزور " (الحج 30) ، ففي الآية أمر صريح و نهي مبين لابد للإعلامي أن يلتزم به ، إذ عليه أن يكون صادق الكلمة ، مسئولا عما ينشر فيتحرى صحتها من كذبها قبل الإخبار بها ، كما لا يجب أن يخوض فيما لا علم له به " ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع و البصر و الفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا " (الإسراء 36) . و إذا عدنا إلى تعريف مهنة الإعلام أي الإخبار ، سنجدها تعرف على أنها " تزويد الجمهور بكافة الحقائق و الأخبار الصحيحة و المعلومات السليمة عن القضايا و الموضوعات و المشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية و بدون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك .." [16]، و هو ما يؤكد أن الإعلام لابد أن يستند إلى الصدق ، و هذا ما يرتكز إليه منطق الإعلام الإسلامي .

- **البيان** : إذ لا يكفي عرض الحقائق دون تفسيرها للناس و توضيحها بالبيان و التدقيق و التحليل و البرهان ، و هي سمة الدعوة التي جاء بها الرسل لقوله تعالى " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة و الموعضة الحسنة و جادلهم بالتي هي أحسن "(النحل 125) ، إذ يرى محمد إمام أن " مهمة الرسل الإعلامية ذات شقين : أولهما إبلاغ كلمات الله ، و ثانيهما بيان كلمات الله " [17] . و هو ما يبين أن الكلمة لا بد أن تتبع بالبيان و التأويل حتى لا تفهم على غير محملها الحقيقي، فالرسالة الاتصالية حتى تحقق الأثر لابد من توضيحها للمستقبل و دعمها بالحجج و البراهين و التفسيرات، و مما لا مناص من ذكره أن إعلامنا اليوم لا يخلو من الربط بين الإخبار و التفسير ، حيث لا يكاد خبر ينشر إلا و يتبع بالتحليل و التفسير و الإيضاح .. " حيث أن الأهمية لا تكمن في الخبر بقدر ما تكمن في تفسير هذا الخبر " [18] ، و هو ما يستند إليه منظور الإعلام الإسلامي بناءا على ما ورد حول سياسة الدعوة في القرآن و السنة .

- **الأمانة** : و هي الأمانة في عرض الحقائق دون المساس بكرامة المجتمع ، و دون استغلال المعلومة في التشهير بشخصيات و فضح مؤسسات و أنظمة و التأليب و التهويل و إثارة الفتن و إشاعة الأراجيف .. الإعلامي المسلم لابد أن يتخلق بخلق الإسلام فلا يسخر قلمه ووسيلته للإضرار بالآخرين و إنما المسألة هي أمانة بين يديه يجب الحفاظ عليها فيكون مسئولا عن كل حرف يكتبه أو أي صورة ينشرها أو أي خطاب يذيعه، فلا يشيع الفواحش و المنكرات بين الناس و لا ينشر الأراجيف حتى يربك استقرار المجتمع .. لقوله تعالى " إن الذين يحبون

أن تشيع الفاحشة في اللذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا و الآخرة و الله يعلم و أنتم لا تعلمون " (النور 19) .

عموما، حينما نجابه بالإعلام الإسلامي ما تم ذكره من أنظمة إعلامية سادت العالم، سنجد أن الإسلام يرفض تلك الحرية المطلقة التي تجعل الإعلامي يكتب و يذيع و ينشر ما يشاء ضاربا بالقيم و المبادئ عرض الحائط كما هو الحال في الأنظمة الليبرالية الحرة . كما نجده يرفض كذلك تلك الرقابة المطلقة التي تقيد حركة العمل الصحفي الحر فتقصقص جناحيه وتمنعه من خدمة المجتمع والارتقاء به كما يجب كما هو الحال في الأنظمة الإعلامية الاشتراكية. و إنما نجده يجمع بين الحرية و الرقابة باعتدال و وسطية، إذ لا إفراط ولا تفريط. و لهذا نقول أن " الإسلام يقر بالحرية و ينبذ الاستبداد و التسلط، كما ينبذ الحرية المفرطة لدرجة المساس بكرامة الناس و الذوق العام و المعتقدات .. و لذلك نجد المنظور الإسلامي للإعلام يؤمن بالحرية الصحفية و لكن في حدود المسؤولية الأخلاقية و الاجتماعية "[19] ، أي أن الإعلامي الذي يسير في إطار نظام إعلامي إسلامي يكون حرا في كلمته و لكن في الوقت نفسه رقيبا على ذاته ، فقبل أن ينشر لابد أن يعرض نصه على ضميره أولا قبل أن يعرضه على رئيس التحرير و هو ما يسمى بالرقابة القبلية ، و هو الأمر الذي يغنيه عن الرقابة البعدية التي تكون بعد النشر .

إذن، فإذا كان الإعلام الغربي إعلام خاضع لإمبراطورية المال والنفعية القصوى، في حين أن الإعلام الاشتراكي قد خضع بدوره إلى دكتاتورية الأقلية الأوليجاركية، فإن الإعلام الإسلامي في مجتمعات

إسلامية لابد له أن يخنع إلى شريعة الله و يستكين ، و هذا من شأنه أن يحرره من استخدامه كبوق للسلطة أو الجماعات الضاغطة ، في نفس الوقت الذي سيجعله مشكاة للرقابة النيرة ، فهو بذلك سيكون حرا في حدود الشريعة السمحاء و رقيبا في نفس الوقت ..

هذه الحرية الإعلامية في كنف النظام الاسلامي هي حرية بطعم مغاير ومخالف لتلك الحرية الغربية التي عاثت في الأرض فسادا بدعوى حرية الفكر و التعبير و الاعتقاد، فلاحت بمثالبها على قيم المجتمع بالهدم و الهدر، وهو ما يتنافى ومبادىء إعلامنا الاسلامي الذي ننشده .. إنها حرية نابعة من عقيدة المؤمن و اعتقاده بأنه مستخلف في هذه الأرض لعمارتها و إصلاحها و إنمائها ، حرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية ، حرية تنظر للمجتمع على أنه أمانة يتوجب الحفاظ عليها إلى أن يرث الله الأرض و من عليها ! .

6/ الاعلام الاسلامي في مواجهة الاعلام الجديد : قرية واحدة أم سيبرونيات متعددة !

إننا اليوم نعيش بحق عصر المعلومات ، عصر إعلام جديد فرض نفسه على المرحلة السابقة (مرحلة الإعلام التقليدي) فجاكرها على التربع على عرش الإعلام ، بعد أن تربعت الصحافة الورقية لقرون على ديباج هذا العرش ، إلى أن بزغ نجم السمعي البصري الذي لفت الأنظار إليه محولا وجهة العالم نحو تعددية الحواس بدل الحاسة الواحدة ! .

هذا الإعلام الجديد الذي تميز بخصيصة فريدة لم تكن لتكون لولا ذلك التطور المتلاحق لتكنولوجيا الاتصالات لاسيما بعد ظهور الأقمار الصناعية و ما وفرته للناس من إمكانية الاتصال عن بعد ، هي

خصيصة فريدة تمثلت في الاتصال الالكتروني عبر الأنترنت و ما نتج عنها من لواحق الكترونية . لذلك فإننا نقول أن الاعلام الجديد بمسمياته المختلفة (الإعلام الرقمي ، الإعلام الشبكي ، الإعلام السيبروني ، الإعلام التفاعلي ، الإعلام الإلكتروني ، إعلام الوسائط المتعددة) استطاع أن يفرض نفسه بقوة فيصبح اليوم هو إعلام العصر ، حيث تحول الورق إلى رقم ، ما جعلنا نصف المرحلة بحق أنها مرحلة ما بعد الورق ! ، فالصحافة بالأمس كانت ورقية أما اليوم فهي علاوة على ذلك صحافة رقمية ، تبث إلكترونيا عبر النت و بالصورة و الصوت أيضا .

ويمكننا دون مغالطة ، القول أن الأنترنت اليوم هو عصب الإعلام الجديد ، فهو شبكة الشبكات بلا منازع، أو كما يصفه نبيل علي بالماموث لضخامته، بيد أن هذا الماموث قد انقرض مقارنة بالأنترنت الذي لازال في أول مهده ، فهو كآخر وسيط إعلامي – اتصالي خرج للنور قبيل هذه الألفية الثالثة ، فسحر العقول بسرعته الفائقة في نقل المعلومة و الخبر حتى أضحى المواطن صحفيا! ، وبشفافيته في التغطية و عرض الحقائق حتى بات الإنسان مكشوفا !، و بقدرته على لم شمل العالم في بوتقة واحدة حتى أصبح الفرد متماهيا ! .

ورغم مناقب الانترنت (الإعلام الجديد) التي ميزت مجتمع المعلومات ، إلا أنه لا يخلوا من المثالب و التبعات الخطيرة لممارساته في ضل مجتمع جديد لا يعترف بالأخلاقيات و احترام الخصوصية الفردية ، فهذا الماموث يصح أن يقال عنه أنه " فضاء رمزي تقطنه الجماعات و تقام فيه المؤسسات و تمارس فيه الصفقات و تعقد فيه التحالفات و تحاك المؤامرات بل ترتكب من خلاله أيضا جرائم المافيا و

سرقات الأموال و الأفكار و المعلومات [20] ، فعلا ، يعيش العالم اليوم ما يسمى بجرائم الأنترنت ، ناهيك عن تلك الفوضى المعلوماتية و العشوائية أحيانا في الطرح و النقل و التسريب ، و الزيف و الأراجيف أحيانا أخرى في ضل زخم معلوماتي لا يعترف بالرقابة ! . و هو الأمر الذي لابد للإعلام الإسلامي أن يتصدى له إذا ما عزمنا حقيقة على إرساءه و تحقيقه كإعلام بديل ، ناهيك عن كونه فضاء إعلامي حر لا يخضع للرقابة و لا يأبه بالثوابت الدينية ولا بالمعايير القيمية ولا يحتكم إلى الضمير الجمعي ، هذا الاخير الذي يراه إعلامنا الاسلامي الوعاء الذي يحمل عقيدة الاسلام و شريعته ، و الذي لابد لإعلامنا أن يحتكم إليه حتى يجانب كل باطل ، بدل الانجراف خلف الـ (هو) الأناني .

إذن ، إن الإعلام الإسلامي لم يعد اليوم مطلبا ملحا مقابل تجاوزات ذلك الإعلام التقليدي صحافة و إذاعة و تلفزيونا ، بل أبعد من ذلك، إنه يواجه تحديا جديدا من نوع آخر فرضته المرحلة الراهنة تمثل في الإعلام الجديد و ما له من تبعات . فعلى الرغم من أن الدعوة الاسلامية قد استفادت هي الأخرى من مناقب الإعلام الجديد (الأنترنت) فمثل لها فضاءا حرا لنشر مبادئ و قواعد الشريعة ، و تعميم رسالة اللإسلام ، و ترسيخ قيمه و ثوابته ، و الدعوة إلى الخير و الحق و الفلاح .. فهذه الشبكة العنكبوتية الطليقة التي لا تخضع لسلطة أي دولة ولا لأي نظام إعلامي كان ، إذ هي فضاء مشاع الملكية ، جعلت من العالم قرية صغيرة أو لنقل بيتا صغيرا – بتعبير أقرب إلى واقع حالنا – مما قلص المسافات و الزمن بين الأفراد فأضحى الواحد فينا يعيش الحدث نفسه في الزمن نفسه مع الآخرين رغم تباعد الأميال و تشابك الفجاج ، هي

اليوم وسيلة فعالة جديدة للدعوة الاسلامية سواء في ربوع الأمة الاسلامية أو في الأراضي الغير مسلمة ، و لهذا نقول أن هذا الاعلام الجديد كما هو يعد تحديا يواجهنا ، هو كذلك فرصة ثمينة لابد من الظفر بها و الانتفاع بثمراتها ، بمحاولة تحويل مساره و مراميه نحو خدمة مجتمعاتنا إنطلاقا من أرضية ثقافية أثيلة تعبر عن قيمنا الإسلامية حق تعبير .. فدون الإبتسار في الرأي نقول أن الإعلام الجديد فعلا هو فرصة ثمينة لو استغلت أحسن استغلال سيكون الإنطلاقة الحقيقية لإقامة دعائم إعلام إسلامي إلكتروني في عصر المعلوماتية هذا ، من خلاله نجابه ذلك الإستلاب الثقافي الذي جعل العالم قرية واحدة تنصهر فيها ثقافات الشعوب المختلفة ، على الرغم من أن المتعمق و المدقق في الأمر سيجد أن العولمة الاتصالية تلك لم تجعل العالم الحقيقي قرية واحدة فحسب ، كما زعم مارشال ماكلوهان ، و إنما أنتجت هذه العولمة الاتصالية كذلك مجتمعات أو عوالم سيبرونية متعددة و مختلفة ، فإذا قلنا أن العالم الحقيقي قد أصبح واحدا ، فقد ظهر بالمقابل عوالم أخرى إفتراضية متعددة !! . و من هذا المنطلق ، وجب على الإعلام الإسلامي أن ينظر بعين ثاقبة إلى ما يمكن أن يحققه له هذا الزخم السيبروني إذا ما تم احتوائه و توجيهه الوجهة المطلوبة وفق الأسس و الضوابط الشرعية ، و سيحق القول عندئذ أن العالم قد أصبح قرية صغيرة تنصهر فيها العوالم الحقيقية و الافتراضية معا ! .

مخرج : الأوبة إلى العقل الإسلامي الأصيل ..

من هنا يتجلى لنا أن للإعلام الإسلامي خصيصة أثيلة تميزه عن الأنظمة الإعلامية الأخرى ، فهو إعلام هداية لا تضليل ، إعلام صدق

لا إعلام أراجيف ، إعلام تأثير لا إعلام إثارة ! .. هذا الإعلام الذي يكون مصدره القرآن و السنة و ما أجمع عليه خير السلف اللذين ازدانت بإنجازاتهم حضارتنا الإسلامية الضاربة في عمق التاريخ .

فنحن أحوج ما يكون حقا إلى النهل من هذه الحضارة التي بسقت بعطائها كالطود العظيم، و يكفينا عقود الضياع التي همنا فيها خلف هواجس الآخر ، لم نخرج منها سوى بإعلام هش تراكمت زلاته عبر الزمن . فكما قال شكيب أرسلان في معرض حديثه عن نكستنا نحن بعد مجد الأولين " فالسبب الذي به نهضوا و فتحوا و سادوا و شادوا و بلغوا هذه المبالغ كلها من المجد و الرقي، يجب علينا أن نبحث عنه و ننشده ..أم قد ارتفع هذا السبب من بينهم و لم يبق من الإيمان إلا إسمه ، و من الإسلام إلا رسمه !" (21)

بيد أن الأوبة الى العقل الاسلامي الأصيل تتطلب أولا ما أسميه (تنضيد العقل الاسلامي الحديث) ، الذي تبعثرت مكوناته و تشتتت في ضل الزخم و اللغط الفكري و العقدي الذي شابه فهجنه ! فأرداه قاب قوسين أو أدنى من التفكك ، أو التماهي .. و هو الأمر الذي لاح بمثالبه على إعلامنا اليوم ، فلا مناص إذن من الأوبة إلى الحق في القول و الفعل الصحفي ، و ليعلم كل إعلامي أن الكلمة يقولها و يكتبها فيحاسب عليها لقوله تعالى " ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد " (ق 18) ، خاصة اليوم و نحن نعيش في كنف مجتمع المعلومات حيث الاعلام الجديد قد أضحى مرتعا للأفراد باختلاف أجناسهم و جنسياتهم يقودون مساراته و يوجهون مراميه دون رقيب ، و هو الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أهمية إرساء نظام إعلامي إسلامي له إستراتيجيته الخاصة

وعملياته الممنهجة و المرتكزة إلى القرآن و السنة في حيثياتها و مفاهيمها وآلياتها و مقاصدها .

الهوامش :

1: حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، ، **الاتصال و نظرياته المعاصرة** ، ط2، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2001 ، ص40

2: فاروق أبو زيد ، **مدخل إلى علم الصحافة** ،ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1998 ، ص89

3: أحمد بدر، **الاتصال بالجماهير بين التطويع و التنمية و الإعلام** ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1998، ص206

4: فاروق أبو زيد، مرجع سابق، ص89.

5: المرجع نفسه ، ص 40

6: فاروق أبو زيد ، مرجع سابق ، ص 91

7: المرجع نفسه ، ص 92

8: أحمد بدر ، مرجع سابق ، ص208

9: المرجع نفسه ،ص 208

10: حسن عماد مكاوي ، ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص40.

11: أحمد بدر ، مرجع سابق ، ص207

12: لبنى لطيف ، **قضايا و رؤى في سوسيولوجيا الاتصال التنموي** ، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار ، الجزائر، 2015، ص ص 141-142

13- المرجع نفسه ، ص 142

14- محمد كمال الدين إمام ، **الإعلام الإسلامي** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2005، ص 123

15- المرجع نفسه ، ص 173

16- جيهان أحمد رشتي ، **الأسس العلمية لنظريات الإعلام** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1975 ، ص 201

17- محمد إمام ، مرجع سابق ، 131

18- لبنى لطيف ، مرجع سابق ، ص 70

19- المرجع نفسه ، ص 143

20- نبيل علي ، **الثقافة العربية و عصر المعلومات** ، مطابع السياسة ، الكويت ، 2001 ، 276

21- شكيب أرسلان ، **لماذا تأخر المسلمون و لماذا تقدم غيرهم** ، تحقيق و تعليق و ضبط محمد بوزواوي ، دار المعرفة ، الجزائر، 2011، ص 29